نشـــــــــرة
الجمعية اللبنانية

من أجل ديمقراطية الإنتخابات

عدد رقم ٣ - حزيران ٢٠١٠

في هذا العدد:

- حفل إختتام مشروع «المناصرة حول الإصلاح الانتخابي لديمقراطية مستدامة في لبنان» ٢
- الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات. ٣
- رأي بالاصلاح - تمام سلام ٥
- خبرات متطوّعين ٦
انتخابات المجالس الطلاّبية ٧
شؤون المتطوعين ٨

يارا نصّار،

الجمعية اللبنانية من اجل ديمقراطية الانتخابات
المديرة التنفيذية

البحث عن حلم ضائع
كنا في نيسان من العام ٢٠٠٥ ....
كنت أشاهد نشرة الأخبار ومصابة بإحباط لعدم قدرتي على الحراك في بلد أقفلت فيه أبواب الشأن العام أمام العمل العلماني.....
وكنت قد أكملت تجربتي الحزبية الثانية، مشمئزة من الازدواجية التي تعانيها احزابنا التي تدّعي العلمنة وتخفي وراءها قناعاً طائفياً بشعاً أو زعامة طامحة للوصول إلى السلطة....
تنامى لدي الشعور بأنني أتخبط وحدي، في محاولة لتغيير مجتمع ومحيط أبى حتى سماع وجهة نظر أخرى، أو رأي آخر...
مجتمع ومحيط قسّم نفسه الى مجتمعات لا تعرف بعضها وتحاكم بعضها ولا تخجل...
لفتتني وانا أشاهد نشرة الأخبار في ذلك اليوم مجموعة شابة التقت بأحد الوزراء مطالبة بحقّ المجتمع المدني في مراقبة الانتخابات النيابية...
كان وفداً من الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات...
لفتتني اللغة التي تحدثوا بها... وكأنّهم من زمن آخر...
فقلت في نفسي لم لا؟ لم لا أحاول التغيير عبر الانخراط في إحدى منظمات المجتمع المدني اللبناني التي تحمل قضية ديمقراطية الانتخابات، إحدى أبرز الآليات التي تحدّد من يحكمنا في هذا البلد العزيز.
توجّهت يومها إلى مكتب الجمعية, وبدأت قصتي مع جمعية حملت في قيمها العلمنة والديمقراطية.
حين أنظر اليوم الى هذه التجربة أتأكد من أنني تعلمت منها أكثر بكثير ممّا توقّعت، فهي جمعية تصهر في طياتها قدرات شابات وشبان وتتشارك همّ بناء دولة علمانية ديمقراطية.
فإذا ما شاركت يوماً في مظاهرة لإلغاء النظام الطائفي في لبنان، تجد الكثير من الوجوه التي لطالما تراها في الجمعية كما في عدد من جمعيات المجتمع المدني الشريكة.
وأعود لأطرح على نفسي اليوم، أين أصبح حلمي ببناء دولة علمانية ديمقراطية؟
فالطريق طويل والجهود حثيثة،
ولكن يكفي أننا نحاول ولا نملّ،
وآمل ألا نملّ،
فنبض الثوارت العربيّة يدفعنا إلى المضي قدماً آملين في التغيير،
ونحن اليوم أمام تحدّيات قديمة متجددة.
كيف نقنع الرأي العام اللبناني بأن عليه أن يضغط على زعمائه وأحزابه لبناء دولته؟
كيف نقنع الإعلام اللبناني بأن دوره أكبر من تغطية أخبار فلان وعلتان، بل فتح النقاشات الجدية حول الحلول الممكنة للمشاكل التي نعانيها؟
كيف نقنع اللبنانيين بأن مناقشة إصلاح قانون الانتخابات «هلّق وقتها» وليس بعد سنتين؟
كيف نقنع اللبنانيين بأننا نتأخر ديمقراطياً عن محيطنا العربي، ولن نقدّم لهذا المحيط مع الوقت سوى نموذج عما قد تصل اليه احوالهم من سوء في المستقبل اذا لم يسلكوا طريق الدولة العلمانية الديمقراطية؟
لن نكتفي بطرح الأسئلة بل سنحاول أن نضع بين أيديكم الجهود الحالية التي تبذلها الجمعيّة في لبنان وفي المحيط العربي، وخاصّة في تونس، والجهود الداخلية التي تبذلها الجمعية لتطوير نفسها وقدراتها، ودعم الجمعية المستمرّ للحملة المدنية للإصلاح الانتخابي التي تسعى الى تغيير قانون الانتخابات النيابية في أقرب وقت.
ويهمنا أن نسمع آراءكم ونطلع على أفكاركم لنتساعد معا لتحقيق حلمنا الضائع.

لمزيد من المعلومات الرجاء الإتصال بنا:
تلفاكس: ٠١-٣٥١٧٥١
www.lade.org.lb
الجمعية اللبنانية من أجل ديموقراطية الإنتخابات
Lebanese Association for Democratic Elections

حفل إختتام مشروع «المناصرة حول الإصلاح الانتخابي لديمقراطية مستدامة في لبنان»

اختتمت الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات في ٢٩ أيّار ٢٠١١ مشروع «المناصرة حول الإصلاح الانتخابي لديمقراطية مستدامة في لبنان» الذي بدأ في حزيران ٢٠٠٩. والذي هدف إلى بناء ديمقراطية مستدامة في لبنان ونشر ثقافة الإصلاح الانتخابي، حيث حدد المشروع أهدافه التفصيلية على الشكل الآتي:

- بناء قدرات ٦ مجموعات مناطقية من الناشطين في المجتمع المدني اللبناني.
- التشبيك مع المجتمع المحلي.
- إطلاق نقاشات في المناطق حول الإصلاح الانتخابي.
- إضافة إلى اصدار دليل تدريبي شامل حول الانتخابات تمّ اطلاقه في حفل الاختتام، ذلك إلتزاماً من الجمعية في دفع الإصلاح الانتخابي قدماً.

يركّز الدليل التدريبي على مجموعة أساسية من المهارات المطلوبة للانخراط في عملية الإصلاح الانتخابي، ويقدّم باقة من المحاور التدريبية التي تفضي بشكل عام إلى إعداد خبراء انتخابيين، عبر الخضوع لتدريب مكثّف وفي مدّة زمنية قصيرة. وهذا الدليل هو الأول من نوعه على صعيد العالم العربي من حيث غنى المعلومات والخبرات والتجارب التي تزخر بها صفحاته. وهو باكورة جهد مجموعة من خبراء الجمعية، التزموا ولا يزالون جوانب عديدة من العمل الانتخابي في لبنان والمنطقة العربية.

جاء هذا الدليل نتيجة تراكم نوعي وكمي لعمل «الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات» على مدى السنوات الماضية في مجال ديمقراطية الانتخابات، مراقبةً وإصلاحاً، الأمر الذي سمح للجمعية بترجمة هذا العمل في دليل أريد له أن يكون شاملاً على قدر الإمكان، بحيث يستطيع القارئ أن يجد الكثير مما يريده في موضوع الانتخابات وما عملت الجمعية عليه منذ تأسيسها.

وقد وضع ليكون أداة مساعدة أساسية في عملية التدريب على الانتخابات من تثقيف ومراقبة وإصلاح ومعرفة...وهو موجه إلى المدربين المتملكين مهارات التدريب بشكل يسمح لهم بالتمكن من التدريب على الأمور المتعلقة بالانتخابات.
وهو موزّع على جزءين:

الجزء الأول: متعلّق بالمفاهيم النظرية والتجارب الانتخابية كافة على الصعيد الدولي، إضافة إلى تفصيل للمبادئ العامة التي تحكم العملية الانتخابية في لبنان من تنظيم وإدارة وإشراف، مع دراسة مقارنة لكافة القوانين الانتخابية التي عرفها لبنان..

الجزء الثاني: يتطرّق إلى التدريب ومستلزماته كافة، تمهيد حول التدريب، ماهيته وتقنياته ووسائله ومواده والأساليب التي يمكن ان تشكل عاملاً مساعداً وتشكل قيمة مضافة لعملية التدريب حول الأمور المتعلقة بالانتخابات.
إضافة إلى عدد من تمارين التعارف وكسر الجليد التي تساعد المدرّب على التعرّف إلى شخصية المتدرّبين وتساعد المشاركين في التعرّف إلى بعضهم البعض.

وبالإضاقة إلى الدليل التدريبي، فقد أنتجت المجموعة العاملة على هذا المشروع مطبوعة صوريّة تحت عنوان «قصّتنا مع الإصلاح» تمّت من خلالها عرض ومناقشة الإصلاحات بشكل مبسّط وعفوي بهدف الوصول إلى أكبر قدر ممكن من فئات المجتمع.

الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات:

منذ تأسيسها في العام ١٩٩٦، تسعى «الجمعيّة اللبنانيّة من أجل ديمقراطيّة الانتخابات» الى ضمان ديمقراطية وحرية ونزاهة الانتخابات في لبنان.

وانطلاقاً من إيمانها بأهمية دور المجتمع المدني في لبنان كما في العالم العربي في تحقيق التغيير الديمقراطي المنشود، إضافة إلى اهمية التشبيك، وتبادل الخبرات على مستوى المنطقة العربية، اطلقت الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات مبادرة إنشاء شبكة عربية لديمقراطية الانتخابات لضمان ونشر ثقافة الديمقراطيّة في العالم العربي.

بدأت المبادرة العام ٢٠٠٩ حين دعت الجمعية فريقاً من المراقبين العرب ضمّ مجموعة من الخبراء والناشطين المدنيين للمشاركة في اعمال المراقبة في الانتخابات النيابية لعام ٢٠٠٩. واستكملت المبادرة بالمشاركة في مراقبة الانتخابات الرئاسية في موريتانيا والنيابية في السودان والبلدية والاختيارية في لبنان العام ٢٠١٠. أدت هذه المبادرات الى تشكيل «شبكة عربية لديمقراطية الانتخابات» لتكون أول ائتلاف لمنظمات مدنية (أهلية) مستقلة غير حزبية وغير حكومية لا تبتغي الربح تعمل على: الانتخابات، الديمقراطية وحقوق الانسان والحكم الرشيد.

تسعى الشبكة الى تعزيز الديمقراطية وتطوير وإصلاح الأنظمة والتشريعات الانتخابية في البلدان العربية، اضافة الى تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في مجال الرقابة والمتابعة الانتخابية. كما تعمل على مراقبة الانتخابات في الدول العربيّة وإصدار التقارير المرتبطة بها.

ومن أهدافها تعزيز مشاركة وتمثيل المرأة والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة وجميع الفئات المهمّشة في العملية الديمقراطية والانتخابات، إضافة إلى دعم أو اجراء البحوث والدراسات حول الانتخابات وتوطيد المعرفة والوعي الانتخابيين في البلدان العربية.

ومن اجل تحقيق هذه الأهداف تعمل الشبكة على تبادل الخبرات العربية والدولية في العمليات والنظم الانتخابية، كما تجري الدراسات والبحوث المتخصصة في الانتخابات. بالإضافة الى تدريب الكوادر المتخصصة في عملية المراقبة والتعاون والتنسيق مع الجهات الإدارية المنظمة للانتخابات في الدول العربية.

بعض التقارير التي أصدرتها الشبكة:

تقرير فريق المراقبين العرب للانتخابات المحلية اللبنانية في محافظتي الجنوب والنبطية ٢٢ أيار/ مايو ٢٠١٠

أبرز تجاوزات يوم الاقتراع

... ممارسة أشكال الدعاية الانتخابية كافة خلال يوم الاقتراع بالقرب من مراكز الاقتراع، وأحيانا داخلها. إلى جانب وجود الماكينات الدعائية الخاصة بالمرشحين على مسافة أقل من خمسين متراً من مكاتب الاقتراع حسب ما نص عليه القانون الانتخابي.

.... استخدام دور العبادة في الترويج للمرشحين.

.... عدم جاهزية معظم مراكز الاقتراع لاستقبال ذوي الاحتياجات الخاصة.

.... استخدام القوائم المطبوعة والمعدة سلفاً من قبل المرشحين لكي يستخدمها الناخب، ويضعها في صندوق الاقتراع.

..... الحديث الواسع عن استعمال المال السياسي للتأثير على الناخبين، الأمر الذي يمكن لمسه من دون الحصول على وقائع تؤكده ....

في نهاية هذا التقرير، يود الفريق العربي التأكيد على ما يأتي :

..... الخروقات التي سجلها الفريق، على أهميتها وخطورتها أحيانا، إلا أنها لا ترقى إلى مستوى التشكيك في مصداقية العملية الانتخابية، من دون أن يحرم ذلك أي مرشح أو فريق من الطعن في نتائج دائرته.....

..... ضرورة قيام هيئة وطنية مستقلة عن جميع الأطراف، بما في ذلك وزارة الداخلية، تتولى تنظيم الانتخابات وفق المعايير الدولية، حفاظاً على مصداقية العملية الانتخابية وحياديتها وشفافيتها.

تقرير بعثة مجموعة الخبراء والمراقبين العرب عن الانتخابات السودانية (نيسان/ابريل ٢٠١٠)

.... مشاهدات من أيام الاقتراع:

- لا يتم استخدام الحاسب الآلي في البحث عن أسماء الناخبين ويعتمد فقط على النسخة الورقية.
- سجل الناخبين في جميع المراكز التي تمت زيارتها لم يكن مختوماً من المفوضية القومية للانتخابات.
- ... وجد في بعض مراكز الانتخاب أن لجان حزب المؤتمر الوطني هي من يعطي ورقة السكن إلى الناخبين وليس اللجان الشعبية حسب القانون.
- ... استخدمت المفوضية حبراً تسهل إزالته.
- ...فشلت المفوضية ولجانها العليا في تمكين الوكلاء الحزبيين من تأمين وحراسة صناديق الاقتراع ما يخالف الإجراءات التي وضعتها بشكل واضح.
- سمحت المفوضية بتسجيل القوات النظامية في أماكن العمل مخالفة بذلك القانون. كما سمحت لهم بالاقتراع الجماعي خارج مناطق السكن والعمل ما يثير شبهة الاقتراع الاستراتيجي المنظم.

كل هذه الإخفاقات قادت إلى فساد العملية الانتخابية، وفتح الباب واسعاً للتلاعب. وأدت إلى العديد من الخروقات أهمها:

- اقتراع صغار السن.
- الاقتراع الغيابي (الإستبدال).
- اقتراع افراد القوات النظامية من دون تضمينهم في السجل
- الاقتراع المتكرر وانتحال الشخصية.
- التأثير على الناخبين داخل المراكز بما فى ذلك الاقتراع نيابة عنهم....

الشبكة اليوم - تونس

الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات في تونس، ليست في زيارة تعارف وليست في رحلة سياحية، ولكن الجمعية هنا تعمل على تحقيق جزء من أهدافها في المساهمة بنشر الثقافة الانتخابية.

فريق عمل الجمعية الدائم في تونس يعمل في إطار الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات على التواصل المستمر مع

منظمات المجتمع المدني التونسي الكلاسيكية منها أي ما قبل ١٤ يناير/كانون الثاني ٢٠١١ والجديدة الناشئة حديثاً ما بعد الثورة.

هذا التواصل والتنسيق يهدف إلى تقديم الدعم التقني للجمعيات الراغبة بمراقبة انتخابات المجلس التأسيسي في تونس في ٢٣ أكتوبر/تشرين أول ٢٠١١، عن طريق دعمها وتزويدها بخبرات وخبراء من الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات ومن أعضاء الجمعيات العربية الأخرى الشريكة في الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات.

حيث ستقوم هذه المجموعة من الخبراء بتقديم المساعدة والدعم في عملية مراقبة الانتخابات على أكثر من صعيد، كالاستقطاب، الإدارة المالية، الاعلام والتواصل، التدريب، إدارة عملية المراقبة، فرز وتوزيع المراقبين، ...من خلال تدريب المجموعات الرئيسية التابعة للجمعيّات المدنيّة التي أبدت اهتمامها بعملية المراقبة.

ولقد عقدت الجمعية لهذا السبب وبالتعاون مع شركائها في تونس وبالتنسيق مع الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات ورشة عمل في منتصف شهر أيار الماضي حول عملية المراقبة وحول الإصلاح الانتخابي. وقد حضر الورشة عدد من الخبراء العرب ومن الجهاز التنفيذي في الجمعية.

ناقش المشاركون سبل تفعيل دور المجتمع المدني التونسي في مراقبة نزاهة وشفافية الانتخابات التي تحصل للمرة الأولى

بعد الثورة، والتي وللمرّة الاولى تتمّ بمشاركة فعلية من الاحزاب والجهات السياسية المختلفة وتتسم بالتنافس الحزبي الحقيقي بعيدا مَن هيمنة الحزب الواحد. وهي تجربة جديدة بالنسبة للمجتمع التونسي وللجمعيات المدنية المهتمة بهذا المجال ايضاً، والتي سبق أن عاشت حصاراً وتضييقاً من قبل النظام السابق، من دون أن تمنعها هذه الاسباب من مواصلة عملها في سبيل تحقيق أهدافها.

إضافة إلى ذلك، تقوم الجمعية حالياً بورش عمل أسبوعية لمجموعات مختلفة من المنظمات المدنيّة وفي مناطق مختلفة من تونس، تتمحور حول منهجية المراقبة والمعايير الدولية للانتخابات.

كما تعمل على التنسيق بين الجمعيات الشبابيّة الجديدة بهدف قيام تحالفات لمراقبة الانتخابات، عن طريق التمكين والمتابعة.

ومن أجل إنجاح عملها واقتناعاً منها بأهمية التشبيك والتعاون تقوم الجمعية، ممثلة الشبكة العربية، بالتنسيق والتواصل مع المنظمات الاقليمية والدولية المتواجدة في تونس اليوم بهدف إطلاعهم على ما تقوم به الشبكة العربية، والسعي من أجل توحيد جهود هذه المؤسسات دفعاً في تحقيق عملية انتخابية ديمقراطية ومتميّزة عن سابقاتها.

وعلى امل تحقيق ذلك ستواصل الجمعية في إطار الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات بمساندة وتقوية المجتمع المدني التونسي في هذا المجال عبر مشاركتهم ومدّهم بخبراتها وإمكاناتها، على أن تكون التجربة التونسية تجربة ناجحة بالنسبة للجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات.

عباس أبو زيد
المنسق العام للشبكة في تونس

رأي بالاصلاح

الاسم الثلاثي: تمام صائب سلام
تاريخ ومكان الولادة: بيروت سنة ١٩٤٥
التحصيل العلمي: مجاز في الاقتصاد وإدارة الأعمال
نائب منذ العام ١٩٩٦ عن قضاء بيروت
الحزب السياسي: مستقل
التكتل السياسي: مستقل

• هل تؤيّدون تطبيق النظام النسبي في لبنان، وباي صيغة؟

نعم أؤيّد تطبيق النظام النسبي وأعتبره تجربة عصريّة تطبّق في الكثير من الدول،
فالنظام النسبي يفسح في المجال أمام فئات عديدة من المرشّحين أن يصلوا إلى الندوة البرلمانية.

أمّا فيما يخص الصيغة، فبرأيي يجب دراسة عدد من الصيغ والتدقيق في مدى أهليّة تطبيقها عملياً في لبنان. ولكن من جهّتي فإنّي أؤيّد إعتماد الدوائر الوسطى على اعتبار أنّ النسبيّة تعطي مفعولاً أكبر في مثل هذا التقسيم.

• هل توافقون على انشاء هيئة مستقلة لادارة الانتخابات النيابية؟ وما هي حدود صلاحياتها؟

أطالب بتشكيل هيئة مستقلّة تدير العمليّة الانتخابيّة بكل جوانبها، بشفافية ونزاهة بعيداً من كل ما يمكن أن يكون تأثيراً سياسياً من الوزراء أو الحكومات المتعاقبة عليها، مع وضع معايير محدّدة في انتقاء الأعضاء.

• ما موقفكم من اعتماد الكوتا النسائية في الانتخابات النيابية؟ وهل تؤيدوها في الترشّح ام على المقاعد؟

طبعاً أنا مع اعتماد الكوتا النسائيّة في الانتخابات النيابية، ولكني لست مع اعتمادها في المقاعد، إنّما في الترشّح، لإجبار الفئات السياسيّة على العمل لتفعيل دور النساء في الحياة السياسيّة، بدءاً من الأحزاب وصولاً إلى البرلمان.

• ما هي ابرز الثغرات التي واجهتكم خلال الحملة الانتخابية عام ٢٠٠٩ ؟وماذا تقترحون من تعديلات على الاعلام والاعلان الانتخابيين ؟

الثغرات موجودة وكثيرة. فلا يمكن للقانون ان يضبط جميع المخالفات التي يمكن أن يمارسها المرشحون أو اللوائح على هذا الصعيد، لكن بالمقابل لايجب أن نخفي أنّ إدارة العملية الانتخابية في الانتخابات النيابية الأخيرة كانت متقدّمة عن سابقاتها، لكن لا بد من توفّر آلية ضبط أوسع وأدّق خاصة في هذا الموضوع.

• هل انتم مع خفض سن الاقتراع الى ١٨؟ اذا كان الجواب نعم، ما هي الاجراءات التي ستتخذها كنائب في مجلس النواب من اجل الاسراع في اعتماده؟

نعم أنا مع خفض سن الاقتراع وكذلك سن الترشّح، فقد كنت من ضمن النوّاب العشرة الذين وقّعوا في العام ١٩٩٧ على مشروع قانون يرمي إلى خفض سن الاقتراع إلى ١٨ عاماً لكن المشروع وضع في ادراج مجلس النوّاب ولم تتم مناقشته أو التصويت عليه.

• ما هي العقبات التي ممكن ان تحول دون تطبيق البند الخاص باقتراع غير المقيمين في عام ٢٠١٣؟

يمكن أن تواجه الجهات المعنيّة في التحضير لهذا الموضوع بعض الصعوبات، لكنّها يجب ألّا تحول دون تطبيق المبدأ. فبرأيي مباشرة العمل في تطبيق المكننة في لوائح الشطب وآليات الاقتراع يمكن أن تسهّل الموضوع كثيراً.

• لما لا نرى اي محاولة جدية لدى اي من الاطراف السياسية بالمطالبة بتأهيل المباني الرسمية من اجل استقبال ذوي الاحتياجات الاضافية؟

إني أعترف أننا ما زلنا متخلّفين على هذا الصعيد، وأنّه لا بدّ من إعطاء عناية خاصة بهذا الموضوع والعمل على تزويد كل مداخل ومخارج المؤسّسات العامة من أجل استقبال هذه الشريحة من اللبنانيين.

• ما هي الاسباب التي حالت دون اعتماد البطاقة الرسمية في الانتخابات الماضية؟ وهل ترون امكانية اعتمادها في الانتخابات المقبلة؟

إن اعتماد البطاقات الرسمية أمر جيّد يجب العمل على اعتماده. فهو بالإضافة إلى أنّه يضفي على العمليّة الانتخابية نوعاً من السريّة. فهو أيضاً يسهّل على الناخب عملية الاقتراع.

خبرات متطوّعين

تعرّفت **سميحة شعبان** (٢٨ عاماً – دراسات عليا في الحقوق) إلى الجمعيّة اللبنانيّة من أجل ديمقراطيّة الانتخابات، من خلال أصدقاء لها فيها، واهتمّت بمتابعة نشاطاتها لأنّها في الأساس من الناشطين في المجتمع المدني منذ العام ٢٠٠٥ وخصوصاً في موضوعات «حلّ النزاعات» و«حقوق الإنسان».

اندفعت سميحة للانخراط في صفوف متطوّعي الجمعيّة العام ٢٠٠٨ لإيمانها بالمبادئ التي تعمل على تحقيقها من جهة وإيمانها بقدراتها الشخصيّة والإفادة من خلفيّتها القانونيّة والتخصّصية في ما يخدم توجّهات الجمعيّة من جهةٍ أخرى.

ترى سميحة أنّ التغيير يحدث على مستويات عدّة أوّلها عبر العمل مع القاعدة الشعبيّة أي المواطنين لجهة الحقوق والواجبات الوطنيّة والعمل على تغذية «الذهنيّة» الجماعيّة. وثانياً – وبالتوازي- عبر عمليّات الضغط على أقطاب أعلى الهرم أي النظام والتشريعات.

لا تخفي سميحة طموحاتها الشخصيّة في الانضمام إلى الجمعيّة اللبنانيّة من أجل ديمقراطيّة الانتخابات. فهي اختارت أن تعمل في مجال الانتخابات والقوانين والإصلاحات،لاكتساب الخبرة العمليّة وتطوير قدراتها في سعيها لأن تكون خبيرة في شؤون الانتخابات.

ولهذا الهدف، خضعت سميحة للعديد من الدورات التدريبيّة وشاركت في مراقبة الانتخابات النيابيّة للعام ٢٠٠٩ والبلديّة والاختيارية للعام ٢٠١٠، وفي عدد من الأبحاث التي تجريها الجمعيّة، ما أجاب على العديد من انتظاراتها المهنيّة.

في هذا الإطار، تبدي سميحة انبهارها من مواظبة الجمعيّة على توسيع رقعة عملها ونشاطاتها لتشمل أشكال الانتخابات العامّة والنقابيّة والطلاّبيّة كافّة، ما يخلق برأيها حالة من الوعي لدى المواطنين لأهميّة الشفافيّة في العمليّة الانتخابيّة ومبادئ المحاسبة عموماً.

تسعى سميحة من خلال تطوّعها في الجمعيّة اللبنانيّة من أجل ديمقراطيّة الانتخابات إلى تغذية الأمل بالتغيير السليم. وترى أنّ صعوبة لعب دور ما في الحياة السياسيّة اللبنانيّة لا تعني استحالة الأمر. والدليل على ذلك ما حقّقته الجمعيّة حتّى الآن من شرعنة مراقبة الانتخابات والعمل الدؤوب لإقرار إصلاحات ديموقراطيّة هامّة أبرزها إشراك المرأة بفاعليّة أكبر وخفض سنّ الاقتراع وغيرها من الإصلاحات الضروريّة».

من جهته، تعرّف **ربيع رعيدي** إلى الجمعيّة العام ٢٠٠٩ قبل موعد الانتخابات النيابيّة بأشهر قليلة من خلال محاضرة نظّمتها الجمعيّة في قريته. وكان حينها في العشرين من عمره، حيث لم يكن يحق له المشاركة في العملية الانتخابية، باعتبار سن الاقتراع القانوني بحسب ما ينص الدستور اللبناني هو٢١ عاماً.

يهتم ربيع بالشأن العام وبالقضايا الوطنية، وعلى الرغم من عدم مشاركته في العملية الانتخابية التي يعتبرها حقّاً من حقوقه السياسية التي يجب ان يحصل عليها فور بلوغه ١٨ عاماً، لذا قرّر الالتحاق كمتطوّع في صفوف الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات كمحاولة منه للانخراط في هذا النوع من العمل المدني الذي يراه منسجماً مع أفكاره وطموحه كما أغلب الشباب اللبناني.

خضع ربيع لعدد من الدورات التدريبيّة كان أبرزها دورة إعداد مدرّبين على مراقبة الانتخابات العامّة التي أهّلته للمشاركة في مراقبة الانتخابات النيابية التي حرم من المشاركة فيها.

يصف نفسه على أنّه شاب لبناني مستقلّ لا ينتمي إلى أيّ حزب سياسي. وهو ليس أيضاً على الحياد كما يحلو للبعض تصنيف المستقلّين في هذا الوطن، بل له رأي سياسي وإصلاحي يبدأ من التوعية على دور الشباب في الحياة العامّة مروراً بإصلاح قانون الانتخابات ومراقبتها، ووصولاً إلى لعب دور فاعل بشفافيّة ونزاهة العملية الانتخابية وما يترافق معها من أحداث ومجريات، بهدف خدمة الوطن من دون ضرورة الانتماء إلى أي حزب أو عائلة سياسيّة.

في هذا الإطار، يعلّق ربيع قائلاً: «علينا كشباب أن نفصل الخيارات السياسيّة عن الأمور الشخصيّة والعاطفيّة، فما يعنينا كمواطنين هو برنامج المرشّح وصدقه». ويشدّد مضيفاً «علينا أن نكون واعين لدورنا كمواطنين وأن نستعمل حقّنا في محاسبة المرشّح الذي يحيد عن الثقة التي منحناه إياها».

فهو يرى في عمل الجمعيّة الإجابة التطبيقيّة والعمليّة لطموحاته كشاب لبناني، لأنها الجمعيّة الوحيدة في لبنان التي تعنى بالانتخابات وتهتم بموضوعي الإصلاحات والتوعية على الحقوق المدنيّة. ولعلّ هذه الأمور برأيه تشكّل البنية الأساس لحقوق أي مواطن لبناني وواجباته.

هذه الصفحة مخصّصة لمراقبي ومتطوعي الجمعية، فاذا كنت ترغب بمشاركتنا تجربتك مع الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات اتصل بنا أو راسلنا على: info@lade.org.lb

انتخابات المجالس الطلاّبية

تعتبر الجامعات المكان الأوّل الذي يمارس فيه الطالب حقّه في الاقتراع لكي يخرج من بعدها إلى الحياة العامة ويشارك في الانتخابات على انواعها، و من هنا وبعد الخبرة التي اكتسبتها من مراقبة الانتخابات العامة نيابية كانت ام بلدية قررت الجمعية ان تخوض تجربة مراقبة انتخابات المجالس الطلاّبية لما تراه من اهمية في تلك الانتخابات.

راقبت الجمعية حتّى اليوم انتخابات اربع جامعات لبنانية هي المعهد الأنطوني بعبدا(٢٠١٠)، جامعة القديس يوسف(٢٠٠٩-٢٠١٠)، جامعة سيّدة اللويزة(٢٠١٠)، والجامعة الأمركية في بيروت (٢٠١٠) حيث اطّلعت على القوانين الانتخابية الخاصة بهذه الجامعات وراقبت عن كثب ممارسات الطلاّب في اليوم الانتخابي وقد خرجت بعد كل عمليّة انتخابيّة بتقرير عامّ وزعته على الرأي العام والصحافة اضافة إلى تقرير مفصّل يتضمن اقتراحات الجمعية حول تحسين وتطوير القانون الذي قدّمته وتستكمل مناقشته مع إدارة الجامعات المذكورة.

ومن هنا ساهمت مراقبة الانتخابات في الجامعات الأربع التي ورد ذكرها سابقاً، ببلورة المعايير العامة والأساسية لتأمين أكبر قدر ممكن من الديمقراطية والشفافية في انتخابات الهيئات الطلابية في الجامعات المذكورة. وتتطلّع الجمعية اليوم إلى متابعة العمل الذي بدأته من خلال الضغط في سبيل اعتماد قوانين انتخابية متطوّرة وديمقراطية في الجامعات اللبنانيّة يتزامن بدوره مع تحسين أداء الطلاّب وسلوكهم الانتخابي.

ماذا تحضّر الجمعية على هذا الصعيد؟

أنهت الجمعيّة دراسة القوانين الانتخابية الخاصة بالجامعات الأربع السابق ذكرها حيث أعدّت جدولاً مقارناً يوضح تفاصيل كل منهم والفروقات فيما بينهم، وهي في صدد إعداد ورقة مفصّلة حول المعايير التي تسعى لإدخالها إلى القوانين الانتخابية الخاصة بانتخاب المجالس الطلاّبية في الجامعات اللبنانية وما الهدف من اعتمادها.

ما هي المعايير التي ستقترح الجمعية إدخالها على القوانين الانتخابية في الجامعات اللبنانية ولماذا؟

- نظام انتخابي متطوّر يضمن صحّة التمثيل ويؤمّن مشاركة أكبر قدر ممكن من الطلاّب ترشّحاً واقتراعاً.
- آليات ترشّح ديمقراطية تضمن مشاركة النساء ووصولهن إلى المجالس الطلاّبية من أجل كسر الأدوار النمطية السائدة في مجتمعاتنا والتي تبدأ في المنزل وتنتقل منه إلى الجامعة ومن ثم إلى المجتمع بشكل عام.
- سريّة في الاقتراع التي تعطي الناخب/الطالب أكبر مساحة ممكنة من الحريّة في اختيار ممثليه.
- آليات فرز دقيقة ومختلفة عن سابقاتها لا تؤثّر على خيارات الناخبين في كليّات أو أحرام جامعية أخرى، وتعطي الثقّة لدى المرشحين كذلك الناخبين في نتائج الانتخابات.
- آليات للتقدّم والبت بالطعون في فترة زمنية قصيرة ومحددة بالقانون.

وبالتزامن مع ذلك يستكمل فريق عمل المشروع التواصل والتنسيق مع إدارات الجامعات لوضع خطط واضحة لمستقبل العلاقة بينها وبين الجمعية.

نشر ثقافة الإصلاحات الإنتخابية في لبنان

في اطار نشر ثقافة الاصلاحات الانتخابية في لبنان، التقت الجمعية اللبنانية من اجل ديمقراطية الانتخابات مع متطوعي الجمعية في كلّ من منطقة البقاع، الكورة، بيروت، وصور ذلك بهدف توطيد العلاقة بينها وبين متطوّعيها اضافة الى البدء بالتحضير للنشاطات الخاصة بكل منطقة و العمل على نشر الوعي حول الاصلاحات الانتخابية التي لطالما كانت تطالب بها الجمعية،

حيث تسعى اليوم اكثر من اي وقت مضى الى الضغط من اجل اقرارها، ذلك مع اقتراب موعد الانتخابات النيابية المقبلة ومع تضمين البيان الوزاري بنداً خاصاً بقانون الانتخابات، هذا وتعمل الجمعية من خلال هذه اللقاءات على تعريف المشاركين بالحملة المدنية للاصلاح الانتخابي كمحاولة منها لدمج جهودها بجهود الحملة من اجل الوصول الى الاهداف المرجوة،

كما تنظّم الجمعية في المرحلة المقبلة سلسلة اخرى من هذه اللقاءات لاسيما في منطقتي المتن والشوف، وعلى كل من يرغب في المشاركة فيها في المنطقتين المذكورتين اعلاه او في مناطق اخرى الاتصال بمكتب الجمعية على الارقام المذكورة في هذه النشرة.

شؤون المتطوعين

يبدأ قسم شؤون المتطوعين في الفترة القريبة مجموعة من النشاطات في عدد من الأقضية يهدف من خلالها إلى إعادة التواصل مع المتطوعين وصقل قدراتهم في العديد من المجالات.

تتنوع هذه الأنشطة وتنقسم الى عدّة فئات سيختار كل قضاء النشاط المناسب له لتنفيذها:

النشاط الأول:

انتخابات مجالس المتطوعين:

حيث ستعمل الجمعية على تنظيم انتخابات مجالس المتطوعين في الأقضية اللبنانية كي يكونوا نواة الجمعية في المناطق، يعملون بنوع من اللامركزية على نشاطات محلية تخدم برامج الجمعية بشكل عام.

كما تقوم بشكل غير مباشر على تطبيق المبادئ الإصلاحية والآليات الإجرائية التي تطالب باعتمادها الجمعية في الانتخابات النيابية، كتجربة تطبيقية لهم يفهموا من خلالها أهمية الإصلاحات المرجو تطبيقها.

إنّه نشاط يتعرّف من خلاله الشباب على الإصلاحات وماهيتها، ويلعبون دوراً تنسيقياً مع المكتب الرئيسي بالإضافة الى الدور التنظيمي الموكل لهم.

النشاط الثاني:

ورش عمل التطوع:

وهي سلسلة من ورش العمل تهدف إلى صقل قدرات المتطوعين في المناطق وتمكينهم من عدة ملكات كالتطوع وفوائده، مواصفات المتطوع، المناصرة والمدافعة، الإصلاح الانتخابي، وكيفية الضغط لتحقيق الأهداف.

ستتم هذه الورش في عدد كبير من الأقضية قبيل البدء بنشاط انتخابات مجالس المتطوعين.

النشاط الثالث:

ورشة العمل المقيمة:

وهي عبارة عن ورشة عمل مقيمة أو مخيم مصغر لمجموعة من المتطوعين من كل المناطق اللبنانية، يجتمعون فيها خلال ثلاثة أيام ويتناقشون بمواضيع عدّة أبرزها:

الجمعية وأهدافها، الإصلاح الانتخابي، والنشاطات الأنسب للمتطوعين في كل منطقة مراعاةً لخصوصيات كل قضاء على حدة.

لم يحدد بعد موعد ثابت لهذه الورشة، ولكن العمل قائم على التحضير لها، حيث تهدف الجمعية من خلال هذا النشاط، إلى تشبيك العلاقات بين المتطوعين من مختلف المناطق، وابقائهم على بيّنة من نشاطات الجمعية وخطتها المستقبلية، إضافة إلى دراسة حاجيات المناطق المختلفة وما يمكن ان تقدمه الجمعية على هذا الصعيد.

إضافة إلى ما سبق ذكره، فإنّ قسم المتطوعين في الجمعية يعمل على إصدار كتيّب خاص بتجارب المتطوعين، يجمع بين صفحاته ذكريات وخبرات عدد من متطوعي الجمعية الذين اعتادوا الدفع بها وبنشاطاتها قدماً لاسيما في الفترات الانتخابية، حيث ترتكز الجمعية في حينها على عطاءاتهم المعنوية التي لا تقدّر بثمن.

يضم الكتيّب تجارب المتطوعين مع الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات في مراقبة العملية الانتخابية لعام ٢٠٠٩، إضافة الى باقة من الصور القديمة والجديدة، كما ويمكن للقارئ أن يجد في الكتيّب عدداً من المعلومات المهمّة الخاصة بالتطوّع، صفاته، وميزاته.

اليكم مقتطفات من تجارب المتطوعين على أمل ان تطّلعوا عليها بشكل كامل ومفصّل في القريب العاجل.

..... « ولأن الوطن لا يبنى الّا بالتعاون والوحدة، فإن ثقافة التطوّع هي كنز يجب أن نحافظ عليه كي نصل الى مجتمع راقٍ وسامٍ، متعاون ومحترم» ..... ابراهيم رمّال – متطوّع، بعبدا.

..... « أحببت التطوّع معكم في هذا المجال وأتمنى لكم دوام التوفيق لأنكم على قدرة عالية على التأثير في المجتمع وإن كنتم تواجهون العديد من المعرقلين في سبيل تحقيق أهدافكم»..... دانا دبّوق، بنت جبيل.

..... « لقد اخترت المراقبة من أجل الديمقراطية والسعي في الحد من الفساد والمخالفات للوصول إلى غد أفضل. في النهاية أشكر «الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الإنتخابات» على الفرصة التي قدمتها لي،آملا أن تسنح لي الظروف للمراقبة في الانتخابات المقبلة» ..... حسين نعمة، النبطيّة.

..... « قررت أن أتطوع كي أشارك ولو بجزء بسيط من حقي بالحياة المدنية، نظراً إلى أن دور الشباب في لبنان مهمش» ..... إيلي طعوم، عكّار.

..... « خبرتي الشخصية مع الجمعية اللبنانية لمراقبة ديمقراطية الانتخابات، هي خبرة فريدة من نوعها ومفيدة على الصعيدين الشخصي والعملي» ..... لارا ضو، عاليه.

..... « أعتقد ان مراقبة الانتخابات هي رساله نبيلة وسامية، يستطيع الناشط فيها أن يجد الوسيلة المهمة لخدمة بلده والبلدان التي بحاجه لخبراته. وأنا أجد نفسي عندما أراقب وأكتب تقريري بحيادية تامة وأجد متعه كبيرة» ..... سعد البطّاط، مراقب عراقي راقب ضمن الفريق العربي الذي استقدمته الجمعية العام ٢٠٠٩.

للإطلاع على أخبارنا ونشطاتنا زوروا مواقعنا الإجتماعية :

http://www.youtube.com/LADELEB

http://www.facebook.com/Lebanese-Association-for-Democratic-Elections-LADE

http://twitter.com/LADELEB